حملة الإدارة الأميركية على السعودية

عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

بدت انتقادات أقطاب الإدارة الأميركية الجديدة، والحزب الديمقراطي، للسعودية؛ أصعب ما مرّ في تاريخ العلاقات الوطيدة بين البلدين، منذ أن بدأت في العام الثاني لتأسيس المملكة بخارطتها الراهنة، في سنة 1932. وكان واضحا أن هذه الانتقادات معطوفة على موقف الحزب من الرئيس السابق دونالد ترامب وخياراته. وكان الأخير قد ركز على السعودية التي كانت أول بلد يزوره بشكل احتفالي بعد دخوله البيت الأبيض. وقد تكثفت الانتقادات في موضوعات محددة، مثل موقف ترامب من ملف الاتفاق النووي الأميركي - الإيراني، الذي ذهبت إليه إدارة الحزب الديمقراطي.

وأثير في الخطاب الانتقادي للإدارة الجديدة، ملف حقوق الإنسان وقضية قتل جمال خاشقجي والحرب في اليمن. ومع استمرار تفاعل هذه الانتقادات، أكدت الإدارة الجديدة، بشكل غير مباشر، على أهمية السعودية بالنسبة إلى الاستراتيجية الأميركية الكونية لهذه الإدارة، لاسيما وأن أولوياتها المقررة، تتعلق بموضوعات الطاقة والتسلح النووي والمنافسة المحتدمة مع الصين، وترميم العلاقات مع الأوروبيين، بعد أن تأثرت سلبا أثناء ولاية الرئيس السابق.

غير أن ردود أفعال النُخب العربية، تعمدت التغاضي عن التوجه الاستراتيجي لإدارة جو بايدن، حيال إسرائيل، بالتأكيد على الاستمرار في دعمها والرضا الصريح عن التطبيع العربي معها، وعن كل ما "أنجزه" ترامب لصالحها. وينطبق هذا التغاضي على تركيا، التي شكلت محورا مضادا للسعودية. ومن خلال المسار الطويل للعلاقات الأميركية السعودية، يتضح أن إدارات الحزب الديمقراطي، هي التي كانت الضالعة في تظهير العديد من الخلافات مع السعودية.

وفي السنوات الأخيرة، ومنذ قُبيل بدء العشرية الثانية من هذا القرن، كانت هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية الأميركية في عهد أوباما، قد صرحت بأن "الجهات المانحة في المملكة العربية السعودية تشكل المصدر الأكثر أهمية لتمويل الجماعات الإرهابية السنية في جميع أنحاء العالم". وكشفت تسريبات "ويكيلكس" أن جزءا معتبرا من هذا التمويل، مصدره الجمعيات الخيرية التي تتلقى أموال الزكاة من الميسورين في السعودية.

وبهذا المنحى نفسه، تتحول الإدارة الديمقراطية الجديدة، من خطاب الشيطنة الأساسية والكاملة للنظام الإيراني، في مقولة الإرهاب، إلى تظهير المآخذ القديمة الجديدة على النظام السعودي، وإن كان ذلك بمفردات حقوق الإنسان، ملف خاشقجي وحرب اليمن. وهذا أمرٌ يمهد لعلاقة مختلفة مع إيران، بالعودة إلى الاتفاق النووي وتخفيف العقوبات، مثلما عبّر الرئيس بايدن نفسه، في الأيام القليلة الماضية. فمن بين المؤشرات الدالة على هذا التوجه، منطق التعاطي مع ملف الحرب في اليمن، وهو بطبيعته قد أفرز الكثير من المعاناة لليمنيين.

ويراهن السعوديون في هذه الآونة، على أن مجريات الأحداث في هذه الحرب، من شأنها تقريب موقف الإدارة الجديدة من الموقف السعودي، طالما أن الحوثيين يستمرون في تطيير المسيّرات القاذفة والصواريخ إلى الأراضي السعودية، التي تُعتبر ضمن مناطق الحماية الأميركية بالمفهوم الاستراتيجي. لكن عقدة السياق الراهنة، أن الرجل المتنفذ في السعودية، وهو ولي العهد فيها، يُعتبر في نظر الأميركيين، صاحب مشروع تحديثي في بلاده، بالمعيار الثقافي، لكنه في الوقت نفسه، يواجه إشكالية في نظرهم، في مسألة حقوق الإنسان وملف خاشقجي.

الإدارة الديمقراطية الجديدة تتحول من خطاب الشيطنة الكاملة للنظام الإيراني إلى تظهير المآخذ القديمة الجديدة على النظام السعودي وإن كان ذلك بمفردات حقوق الإنسان

ويكمن جوهر العقدة، في كون المصالح الأميركية المهمة، في العلاقة مع السعودية، من شأنها إلزام الإدارة الجديدة بعدم التصعيد مع الرياض. لكن الحوثيين من جانبهم، يستنكفون عن مساعدة بايدن على تبني موقف جديد، ويربطون استراتيجيتهم باستراتيجية طهران فيواصلون القصف الذي من شأنه عرقلة الحل السلمي ومنح الفرصة للتحالف الذي يهاجمهم لإيقاف العمليات. والسعوديون يراهنون على استجابة اليمنيين الحوثيين، لإشارات بايدن، فيتوقفون عن استهداف المدن السعودية، على النحو الذي يسهم في تعبيد الطريق إلى حل سياسي، ويرون أن خرق هؤلاء لأية هدنة ترعاها الإدارة الأميركية الجديدة، سيحرجها ويجعلها مضطرة إلى الوقوف علنا إلى جانب السعودية وحلفائها.

لقد كان أعضاء الحزب الديمقراطي، وراء الاحتجاج الأميركي في مجلس الشيوخ، ضد دعم بلادهم للسعودية في حرب اليمن. فقد صوتوا لصالح مشروع قرار بمنع تصدير السلاح النوعي إلى السعودية، وصوّت معهم عدد من أقطاب الحزب الجمهوري. وكان أحد الأعضاء الديمقراطيين الوازنين، وهو تولسي غابارد، قد تطرف في الحديث عن "انتهاكات حقوق الإنسان" ووصف السعودية بأنها "بلد له سجل مدمر لانتهاكات هذه الحقوق في الداخل والخارج، بل له تاريخ طويل في تقديم الدعم للمنظمات الإرهابية التي تهدد الشعب الأميركي". ويمثل هذا الرأي، زبدة موقف الديمقراطيين من النظام في السعودية. بل إن السيناتور الديمقراطي كريس ميرفي، اتهم بلاده بأنها "تواطأت وسهلت حملة قتل الأطفال والتجويع في اليمن، ولم تُعن حتى بالمساعدة الإنسانية".

إن حملة الديمقراطيين على السعودية، سبقت حملة إدارتهم الجديدة، التي رغبت في تبني سياسة التلطف مع إيران، لكي تواجه معضلات الصين والتسلح النووي وغيرهما. لكن هذا المنحى، لا علاقة له بالمستبشرين العرب، بسياسة أميركية جديدة تدحض كل ما فعله ترامب لصالح إسرائيل.

عراق العجب وكعبة الضلال المبين

علي الصراف
كاتب عراقي

عندما أصبح "السرسرية" هم قادة العراق، وميليشيات إيران هي من تحميه، صار من الممكن للمرء أن يتوقع كل شيء وأي شيء. بما في ذلك إقامة نُصب للكعبة في كربلاء ليحج إليه "السرسرية" و"الهتلية" و.. الذين لا يعرفون ما هي الكعبة ومن بناها ولماذا أقيمت في ذلك المكان، ولماذا يحجّ إليها الناس، ويأتوها من كل فجّ عميق.

و"الهتلية" و"الأدب – سرّزية" من الأوصاف التي تطلق على أنماط وفئات من سقط المتاع. وكانت في السابق ضئيلة العدد، ويكاد المرء لا يرى في كل حي إلا واحدا أو أقل، من هذه النوعية. إلا أنهم اليوم صاروا قادة ميليشيات وفرق موت، ويحتلون مراكز مهمة في الدولة ويضعون على أكتافهم نجوما كضباط كبار. فصار من الممكن لبيت الله العتيق أن يقع ضحية للاستهتار بالقيم والحرمات والتاريخ والمعاني والمقدسات كلها دفعة واحدة.

كيف لا، والأمية صارت هي الحاكم وهي المشروع؟ وكيف لا، والفساد صار هو الدولة؟ وكيف لا، وصار العجمي، الذي إذا كسر عظمه... يطلع ما تعرفه، هو الذي يوجه السلطات والمرجعيات والإدارات وقوات الأمن والجيش، حتى صار "الشلايتية" يحملون شهادات من جامعة زواج المتعة، ليتصدروا "المشهد السياسي"، ويوفرون الرعاية والحماية و"الخُمس" من منهوبات العراق، إلى مؤسسات الزنا الشرعي التي تقودها حفنة من رجال الدين الذين يضعون على رؤوسهم عمائم ولكن لا تعرف ماذا يوجد تحتها. ثم وكيف لا، إذا أصبحت "السرسرلوغية" هي الخطاب السياسي السائد من جميع الاتجاهات؟

إنه عراق العجب. بلاد ألف ليلة وليلة، إنما الخالية من الأدب، وإنما المخيلة فيه تذهب إلى أقصى ما يمكن للمخيلة أن تبلغه في السفالة، ليس السياسية وحدها، وإنما الدينية أيضا.

كم رجل دين، احتجّ على وجود تلك "الكعبة"؟ على الأقل من باب احترام التاريخ؟ أم أن فلسفة "التشابيه" التي استبدلت أصنام الماضي بأصنام جديدة، صار من الجائز لها أن تحوّل الكعبة نفسها إلى "صنم"؟

لم يبق مثقفون. هذا أمر مفهوم في أي مستنقع. ولكن ماذا عن رجال الدين، الذين يفترض أن يكون الدين شغلهم؟

رجال دين يغرقون حتى آذانهم في الموبقات، والتستر على جرائم السياسة والميليشيات، يمكنهم أن يجدوا تبريرا لكل شيء. هذا أمر مفهوم أيضا. ولكن ماذا عن يقظة الضمير؟ هل ماتت؟

عندما يذهبون إلى الصلاة، فأي وجهة يتخذون؟ (ولا أقول عندما يُقيمون الصلاة، لأنهم لا يقيمونها أصلا، وها هي تقعد قعدة ضلال وادعاء وتجارة باطل). أفهل يمارسون الخديعة حيال بيت الله الحرام، عندما يتجهون إلى الكعبة وقلوبهم تميل إلى كعبة أخرى في كربلاء؟ أم أنهم يُيسرون للعجمي الذي يعتبر نفسه "حاجا"، إذا زار كربلاء، ولطم على الحسين، ثم زنا.

أم أنها "تجارة" لتسويق "السياحة الدينية" التي جلبت العجم ليقيموا ويحصلوا على الجنسية، ومن ثم ليصوتوا لأحزاب الولي الفقيه وميليشياته؟

الكعبة التي صاروا يؤمّونها فتُتخذ مجلسا للكسالى إنما هي تشبههم في النهاية لأنها من جنس الخديعة الطائفية ذاتها التي حولت «آية الله» علي خامنئي إلى إمام المتقين

بناء كعبة وهمية، قد تشبه ديانة الوهم السائد في بلاد هذا هو العجب، حيث لم تُبق شيئا لم تُضف عليه تشوّها، إلا أنها تظل أمرا مستنكرا مستهجنا حتى لا تكاد العين تجرؤ أن تنظر إليها حياء ممن أنزل في الكعبة ما أنزل، وممن أحاطها بالتبريك والحرمات.

على الأقل، كنا نعلق على جدرانها مُعلقاتنا من أجمل الشعر وأعذبه. فتخلدت. فقط لأنها وُضعت هناك، ودار من حولها الناس حتى وإن كانوا في ضلال مبين. فما الذي سيعلقه على جدرانها "الأدب – سرّزية"؟ صورة الخميني، أم هادي العامري ونوري المالكي وقيس الخزعلي، ليتعبدوا الجريمة الطافحة من وجوههم؟ أم ذاك الطامح لرئاسة الوزراء بغبائه وجهله وسرسرلوغيته؟

الكعبة التي صاروا يؤمّونها، فتُتخذ مجلسا للكسالى وراحة للعاطلين وسوقا لبائعي "الشربت" و"الحلاوة"، إنما هي تشبههم في النهاية، لأنها من جنس الخديعة الطائفية ذاتها التي حولت "آية الله" علي خامنئي إلى إمام المتقين.

ما الفرق؟ الأمر هو نفسه. مذهب صفوي تلبّس بالإسلام زورا، ليمزق الإسلام من داخله، لا عجب أن يبتكر كعبة غير الكعبة وإمام متقين غير إمام المتقين، ورسولا آخر غير الرسول الذي نزلت عليه الرسالة ذلك "لأن جبريل أخطأ بالعنوان".

وهو أخطأ بالعنوان لأنه لم يكن يستخدم جهاز "جي.بي.أس" ليدله على الطريق. ولم يستدرك من بعد ذلك. وما استدرك عقلهم المصدقون، لمّا علموا أن "المقصود بالرسالة" كان لا يزال فتى لم يبلغ الرشد. وهو ما يعني أن جبريل أخطأ بالتوقيت أيضا، لأن ساعته لم تكن "رولكس".

تفاهات من هذا النوع، بدأت كتجارة خزعبلات، وانتهت إلى طائفة، فصارت هي الدين.

هذا هو عراق العجب.

إنه عراق خامنئي الذي إذا كسرت عظمه، يطلع قاسم سليماني وأبومهدي المهندس. وإلى كعبته يحجون. وبدماء ضحاياه يتبركون.

بعض من السفاهة أيضا، هو ما وقف وراء إنشاء تلك "الكعبة". فالسفاهة هي الأداة إذا عز الرشد، وهي الوسيلة إذا انحدرت الطبيعة إلى جفاف تام في ماء الحياء. وبعد قليل سوف تكتسب الكعبة الجديدة من "القداسة" ما يجعل إزالتها "كفرا" و"حراما".

فالأفّاقون الذين قدسوها، كانوا من النقاة العتاة في الدناسة. فجاز لـ"الهتليّة" أن يتبركوا بما كانوا يفعلون.

الأوصاف تلك إنما تخص نوعية من البشر، سقطت من جباههم قطرة الحياء مع الناس.

ولا غرو أن الناس يعرفونهم. ولا هم يستحون من الفضيحة أصلا. الكل يعرف جرائمهم، ويرى ما يرتعون فيه من عائدات الفساد. ولا تهمهم نظرة الناس إليهم. إذ ترفّعوا بالسقوط حتى بلغوا به أسفل المهاوي.

ولكنهم ذهبوا بمهاويهم إلى رب العالمين ليتاجروا ببيته الحرام ويطوفوا من حوله بالسحت وما خبث من المكاسب. ومن خلفهم رجال دين، نافقوا على التاريخ والحرمات والمعاني، نفاقهم على الدين، حتى أوجدوا دينا جديدا يتبع الدجالين، لينير دروب اللصوص والفاسدين. قالوا لهم، افعلوا ما شئتم، "فالشفاعة آتية لكل من أحب الحسين ولطم عليه"، مهما فعلتم من المنكرات، ومهما ارتكبتم من المعاصي. فشكلت تلك الفتوى الأساس "الشرعي" لكل ما يستخفون بارتكابه، وكل ما يفعلونه. وما قصّر سرسريتهم في أي شيء.

إنه عراق العجب. إنما لعل الأرض تنخسف بهم وإليه يُرجعون، بما أكلوا وما نكثوا وما عاهدوا إمامهم عليه.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

الدستور الجديد محاولة لتشكيل «دولة أردوغان»

ذو الفقار دوغان
كاتب في موقع أحوال التركية

في بيان غير متوقع صدر خلال الشهر الحالي، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن حزب العدالة والتنمية الحاكم وشريكه في الائتلاف حزب الحركة القومية يفكران في وضع دستور جديد للبلاد. وكان الإعلان، الذي جاء بعد أقل من أربع سنوات من إصلاح الدستور السابق الذي وسّع صلاحيات النظام الرئاسي، مصدرا للأمل في البداية. لكن، سرعان ما شعر الكثيرون بأن أردوغان يهدف إلى وضع أسس لدولة جديدة يشكّلها هو.

وتحدث الرئيس في تصريحاته الأولية، في 1 فبراير الجاري، عن ضرورة تخليص الدستور من آثار الوصاية العسكرية، مشيرا إلى أن المواثيق الأخيرة صيغت بعد الانقلابات العسكرية. وشدد على أن الدستور الجديد يجب أن يكون "مدنيا".

لكن، تحدّث الرئيس، خلال خطاب ألقاه في 10 فبراير الحالي أمام أعضاء البرلمان من حزب العدالة والتنمية، بلهجة مختلفة، مشددا على العقبات التي يواجهها النظام الرئاسي التنفيذي، وداعيا إلى إعداد دستور جديد للاحتفال بالذكرى المئوية للجمهورية التركية في 2023.

بينما تضمنت رسالته الحاجة إلى التعاون عبر الطيف السياسي، استمر أردوغان في توجيه ضربات إلى القادة المعارضين. واتهم حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي بالفاشية ودعم الإرهاب، ووصف زعيمه كمال قليجدار أوغلو بأنه "صورة كاريكاتيرية لرجل فقير". ثم ذهب بعد ذلك إلى تسمية حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للأكراد بأنه امتداد لحزب العمال الكردستاني المحظور، كما زعم أن الحزب الصالح مرتبط بالإرهاب أيضا.

في هذه المرحلة، يتّضح أن أردوغان لا ينوي الجلوس على طاولة النقاش مع أي طرف آخر. بل يأمل في استغلال القضية لإحداث الانقسام وإثارة الصراع السياسي. فبعد فترة قصيرة، قالت عدة صحف موالية للحكومة إن خطط أردوغان تكمن في "إعادة تأسيس تركيا". كما أعلن نائب رئيس حزب العدالة والتنمية، جاهد أوزكان، أن الدستور الجديد سيعيد بناء البلاد، ما دفع المنتقدين إلى التساؤل عما إذا كان الحزب يخطط للإطاحة بنظام الجمهورية.

وفي وقت لاحق، تراجع أوزكان عن التصريحات، قائلا إن التغييرات المخطط لها كانت جزءا من محاولة للعودة إلى القيم التي حُددت خلال تأسيس الجمهورية.

لكن مسؤولا آخر في حزب العدالة والتنمية، أيهان أوغان، أدلى بتصريحات مثيرة للاهتمام لشبكة "سي.أن.أن تورك"، قائلا "نحن نشكل دولة جديدة الآن، سواء أعجبكم ذلك أم لا، ومؤسس هذه الدولة الجديدة هو أردوغان".

وأضاف أن الرئيس سيدخل التاريخ باعتباره المؤسس الثاني لتركيا بعد مصطفى كمال أتاتورك.

وتابع "سيكون حزب الاستقلال الثاني لتركيا هو حزب العدالة والتنمية. لا ينبغي لأحد أن يشكك في وطنيتنا". وحث الناس على استجواب حزب الشعب الجمهوري الذي "فرّ من مواجهة الانقلابيين" في ليلة 15 يوليو 2016. ولم يصدر بيان متابعة من حزب العدالة والتنمية ليوضح تصريحات أوغان.

يُذكر أن إمام مسجد آيا صوفيا الذي تم تحويله حديثا من متحف يشارك في المناقشة أيضا. ولجأ أستاذ الفقه في كلية الإلهيات بجامعة مرمرة، محمد محمد بوينوكالن، إلى وسائل التواصل الاجتماعي في وقت سابق من هذا الشهر للمطالبة بإزالة الإشارة إلى اللائكية، الشكل الأقل تحررية للعلمانية، من المادة الثانية من الدستور.

وفي إشارة إلى أن دستوري 1921 و1924 يتضمنان الإسلام كدين للدولة ولا يشيران إلى العلمانية، قال بوينوكالن إن على الجمهورية أن تعود إلى "إعدادات المصنع" (أي العودة إلى النسخة الأصلية).

تسعى هذه التصريحات من المسؤولين الحكوميين إلى دفع أنصارهم إلى إثارة نقاش تقول المعارضة إنها لن تشارك فيه. حيث شددت مختلف هذه الأحزاب مرارا وتكرارا على الحاجة إلى العودة إلى النظام البرلماني، وهي خطوة ترى أن الإصلاحات الدستوريّة تهدف إلى منعها.